19970602-0002a-E

حضرة السيدة الأولى منى الهراوي المحترمة

على أثر اللقاء الذي تم معكم بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٣ في مركز الرعاية الدائمة ، ونزولاً عند رغبتكم ، نرفع إلى مقامكم مذكرتنا هذه ، التي تتضمن رؤيتنا لحلّ قضية أحبائنا المخطوفين الذين طال غيابهم عنا ، وطالت عذاباتنا من جراء فراقهم القسريّ ، آملين أن تلقى هذه المذكرة من جانبكم الاهتمام والرعاية الموازيين لما غمرتمونا به من أجواء محبة وتعاطف أثناء اللقاء .

وتتركز مطالبتنا على أمرين أساسيين : الأول يتعلق بالكشف عن مصير المخطوفين ، والثاني يتعلق بضمان الرعاية الاجتماعية لأهاليهم .

أ - **<u>الكشف عن مصير المخطوفين :</u>**

إن سبب إصرارنا على الكشف عن مصير المخطوفين يعود إلى :

١- تأكيد سيادة الدولة والقانون . ونحن من أشد الناس حماساً إلى رؤية وطننا ينهض من كبوته ، وينفض عنه غبار الحرب ، ويخطو باتجاه بناء الدولة : دولة المؤسسات والعدل ، والقانون . ومن الطبيعي أنّ هذا الأمر لن يتحقق إلا بمعالجة واعية لنتائج الحرب المدمرة التي عصفت ببلدنا ..

٢- الحرص على توطيد السلم الأهلي والانصهار الوطني الحقيقيين .. ولا شك أنّ ذلك يستلزم عدم إغفال الأخطاء والخطايا التي ارتكبناها بحق أنفسنا ، وبحق بعضنا البعض ، وبحق وطننا .. فالمكاشفة الصريحة والموضوعية لتقويم كل ما اقترفناه وأخذ الدروس والعبر منعاً لتكرارها مستقبلاً ، لا يمكن القيام بها إلا في زمن بناء السلم حيث تصفو العقول وترتاح النفوس وتزول التشنجات والعصبيات . وأنه من دون ذلك ، نكون كمن يدير حفلة تكاذب اجتماعي تؤدي إلى سلام هشّ .. ونكون كمن يؤسس لحرب أهلية جديدة لا سمح الله .

٣- إنّ من حق الأهالي معرفة مصير ذويهم المخطوفين . فلا يجوز أن يبقى هؤلاء سنوات وسنوات يكتوون بنار اللوعة والفراق . فمعرفة الحقيقة مهما كانت قاسية تبقى أكثر رحمة من حالة الانتظار واللايقين التي تنهش لحمهم وأرواحهم وأعصابهم .. فزيارة القبر ، ووضع زهرة عليه تشكل نوعاً من الراحة النفسية لأهل الفقيد يصلّون من أجله ، يناجونه ، يذرفون الدموع ، فلماذا يحرم اهالي المخطوفين وأبناؤهم حتى نعمة زيارة القبر ؟

1997.6.2-000Rb-π

كيف يمكن أن يتم الكشف عن مصير المخطوفين ؟

نطالب بأن تقوم أجهزة الدولة بإجراء استقصاء جدي وفعلي يطلق بنتيجته سراح الأحياء وتعلن وفاة الباقين الذين لا يوجد لهم أثر . وينطبق ذلك على جميع الذين خطفوا بين ١٩٧٥/٢/٢٨ لغاية ١٩٩٠/١٠/١٣ . ونحن على ثقة أنّ الدولة قادرة على القيام بذلك . فهي تملك المعلومات الوافية عن ضحايا الخطف ومرتكبيه وتملك القوة المعنوية والمادية على الأرض لإجراء مثل هذا الاستقصاء . كما أنّ المعلومات متوافرة مع أشخاص ، منهم من هو بيد السلطة ، ومنهم من هو في السلطة يسهم في بناء الدولة . فالذي بيد السلطة يمكن التحقيق معه ، أما من هو في السلطة فهو قادر على إخراجنا من محنتنا من منطلق الحرص على تحقيق العدالة والمساواة للجميع !! وهذا الأمر يستدعي إما تعديل القانون رقم ٤٣٤ تاريخ ١٩٩٥/٥/١٥ (الأصول الواجب اتباعها لإثبات وفاة المفقودين) ، أو إلغاءه واستصدار قانون آخر يكون أكثر واقعية وعدالة .

ب - الرعاية الإجتماعية :

هناك أمر آخر طالما ترددنا في طرحه بصوت عالٍ خشية أن يساء فهمه عن قصد أو عن غير قصد . وبالتالى خوفاً من أن يقفز الى واجهة مطالبنا ، ألا وهو الحالة الاجتماعية المتردية التي يتخبّط فيها معظم أهالي المخطوفين ، والتي لم تعد تحتمل السكوت والخوف سيما أنها تزيد من حدة مأساتهم . لذلك نطالب الدولة ببرنامج يكفل الرعاية الاجتماعية الشاملة لعائلات المخطوفين . فهل يجوز أن يُعاقَب ابن المخطوف على مدى سنيّ حياته ؟ ألا يكفيه ما عانى ويعاني من جراء افتقاد حنان الأب ورعايته ؟ معظم هؤلاء الأبناء حُرموا من حقّ التعلّم وزُجوا في أتون الجهل والأمية . فهل نتركهم فريسة للضياع بدل الأخذ بيدهم لملاقاة مستقبل واعد ؟

وهل يعقل أن تجرجر زوجة المخطوف مرضها وتنتظر حتفها على باب المستشفى لأنّ جيوبها فارغة ؟

لماذا تلفظ سوق العمل أولاد المخطوفين وزوجاتهم وأهاليهم ؟

19970602-0002C-٣

لماذا لا يُنظر إلى مخطوفي الحرب اللبنانية بمستوى ضحايا الاعتقال والأسر على أيدي العدو الإسرائيلي ؟

لهذا فإننا نوجز مطالبنا بالآتي :

١) إعطاء الأولوية لأبناء المخطوفين بالدخول إلى المدارس الرسمية .

٢) تأمين راتب شهري للعائلات المعوزة التي فقدت المعيل الأساسي نتيجة الخطف ولا تجد من يقوم بأوَد إعالتها (أب وأم متقدمان في السن الخ ...)

٣) إنشاء مراكز تأهيل مهني لعائلات المخطوفين بشكل يؤمن لهم اكتساب مهارة ما ، أو تعلّم مهنة ، تضمن تحوّلهم إلى أفراد منتجين ، الأمر الذي يؤدي ليس فقط لسدّ حاجاتهم ، بل إلى عملية مصالحة مع المجتمع والوطن .

كما نلفت النظر إلى ضرورة أن تشمل هذه الفئة ، البرامج التي تقوم بها وزارة الشؤون الاجتماعية .

٤) منح هذه الفئة قروضاً صغيرة ، طويلة الأجل ، ودون فوائد ، تساعدهم على الانطلاق في عملية الانخراط في الانتاج .

٥) فرض نسبة معينة لتوظيف هؤلاء في إدارات الدولة ومؤسساتها أسوة بالمعاقين .

٦) استفادة أهالي المخطوفين من تقديمات الضمان الاجتماعي عبر منحهم بطاقة صحية تبعد عنهم شبح المرض والموت .

٧) إقامة نصب تذكاري يرمز إلى المخطوف ، ليوضع في ساحة رئيسية يكون بمثابة تخليد له ، وإدانة ماثلة لجريمة الخطف تمنع الأجيال الناشئة من اللجوء إلى تكرارها مستقبلاً .

19970602-0002d-r

- نلفت النظر إلى أنه يمكن البدء بتطبيق هذه الإجراءات والتقديمات على عيّنة من العائلات (جدول مرفق) والتي جرى إحصاء لعدد أفرادها ودراسة أوضاعها الاجتماعية على أن يتم استكمالها وتزويدكم بها تباعاً .

كلنا ثقة بأنّ ملف قضية المخطوفين أصبح في أيدٍ أمينة وحريصة على الدفاع عن حقوق الإنسان وعلى رأسها حقه في الحياة الحرة والكريمة .

بيروت في ١٩٩٧/٦/

لجنة أهالي المخطوفين والمعتقلين
في لبنـــــــان

- **ملاحظة :**

للمراجعة يمكن الاتصال بوداد حلواني على الأرقام التالية :

ق.ظ. : ٨٦٧٥٦٨/٩ ـــ ٦٣٠٥٥٠ ٧٤٦٧٨٠ - ٧٤٦٧٨١ ـــ ٨٥

ب . ظ. : ٦٣١٢٧٣

19970602.0002e-2

هذه العيّنة من عائلات المخطوفين موزعة على عدة مناطق لبنانية وتنتمي إلى طوائف ومذاهب مختلفة والتي خُطف أفرادها على أيدي أكثر من ميليشيا وحزب .

تشمل هذه العيّنة (٤٥) عائلة ، مؤلفة من (١٢٤) شخصاً ، وتعاني من اختطاف (٥٣) فرداً منها .

مع الإشارة إلى ملاحظتين :

١) إنّ التفاوت بين عدد العائلات (٤٥) و عدد مخطوفيها (٥٣) يعود إلى حالة اختطاف أكثر من شخص واحد في العائلة الواحدة أحياناً .

٢) إنّ عدد أفراد عائلات العيّنة يفوق الرقم (١٢٤) والسبب يعود إلى وضع المخطوف:

- إذا كان عازباً ، طالت العيّنة والديه اللذين ما يزالان على قيد الحياة ، ولم تشمل إحصاء الإخوة والأخوات ، واعتمدت تسمية ذوي المخطوفين في هذه الحالة في الجدول .

- إذا كان الشخص المخطوف متزوجاً ، تناولت العيّنة زوجته وأولاده فقط دون أن تشمل والديه حتى لو كان مقيماً معهما أو مسؤولاً عنهما قبل الخطف .

19970602 -0002f-E

السيد موسى جدع والد المخطوف سمعان رغب ان يضع امامكم هذه المعلومة التي تتعلق بتبادل /١٣/ شخصا بين حزب الله و القوات اللبنانية ، والتي جرت بعد اعلان انتهاء الاعمال العسكرية في لبنان واستتباب الامن .

وان هذا التبادل قد جرى في وزارة الدفاع الوطني في اليرزة ، في حضور السيد الوزير آنذاك المهندس ميشال المر في شهر تموز من العام ١٩٩١ (جريدة النهار تاريخ ١٩/ ٧ /١٩٩١) .

افرجت" القوات اللبنانية " عن/ ٨ / مخطوفين لديها التالية اسماؤهم :

- مصطفى علي كحيل
- حسين حسن حجير
- احمد ديب عماشة
- محمد حسن سعادة
- حيدر فحص
- محمد عثمان
- احمد عبد الرحمن جعفر
- عماد فارس ابو غيدا

افرج "حزب الله " عن/ ٥ / مخطوفين لديه هم

- رينيه حلو
- نعمة الياس محفوظ
- نادر نادر
- شوقي ريا
- سيمون نزال